مؤقت



مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

الجلسة **٦٨٣٢**

الأربعاء ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد فيتيغ	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال.	السيد موررايس كابرال
	توغو	السيد مبيو
	جنوب أفريقيا	السيد لاهير
	الصين	السيد لي باودونغ
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد ألذاتي
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد مانجيف سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2012/675)

1250436 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرّ جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2012/675، التي تتضمن تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد جيفري فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): كما ذكرتم يا سيادة الرئيس قبل بدء الجلسة، شهد العالم بالأمس تذكيرا جديا بالتحديات التي لا يواجهها فقط أبناء ليبيا، بل أيضا أعضاء المجتمع الدولي الملتزمين بدعم عملية التحول الجارية في ليبيا. إذ أن الوجود الدبلوماسي للولايات المتحدة في بنغازي تعرض إلى هجوم متعمد وحريق؛ وإن من يدعون المسؤولية عن ذلك الهجوم تذرعوا بفيديو يسيء إلى الإسلام بوصف ذلك الفيديو حافزا على الهجوم. فقد قُتل في ذلك الهجوم أربعة أشخاص من السلك الدبلوماسي التابع للولايات المتحدة، بما في ذلك سفير الولايات المتحدة في ليبيا، جون كريستوفر ستيفنز. وقد اطلعت على أنباء مفادها أن أفرادا من الأمن الليبي قُتلوا أيضا.

إن الأمم المتحدة ترفض تشويه الدين بأي شكل من الأشكال، ولكن ما من مبرر للعنف الذي وقع في بنغازي بالأمس. إننا ندين بأشد العبارات هذا الهجوم على مرفق دبلوماسي، ونعرب عن تعازينا لأسر الذين قُتلوا، من الليبيين والأمريكان على حد سواء، ونتمنى لمن أصيبوا بجراح سرعة التعافي الكامل.

إن هذه المنظمة، تحت قيادة الأمين العام ملتزمة ببذل كل ما بوسعها لدعم عملية الانتقال الجارية في ليبيا ومساعدة الشعب الليبي على تحقيق تطلعاته من أجل ليبيا آمنة وديمقراطية ومتحدة ومزدهرة. ونعمل أولا وأخيرا انطلاقا من روح الشراكة مع ليبيا حكومة وشعبا، بيد أننا أيضا نعمل مع شركاء حكوميين وغير حكوميين آخرين. والأمين العام يذكِّر السلطات الليبية بالتزامها بحماية المرافق الدبلوماسية والموظفين الدبلوماسيين. ونرحب بالبيانات الصادرة عن السلطات الليبية والتي أكدت بأن يد العدالة ستطال الذين قتلوا الموظفين الدبلوماسيين.

إن سفير الولايات المتحدة كريس ستيفنز كان زميلا قريبا وصديقا عزيزا؛ فقد عملنا معا لسنوات خلال فترة عملي في وزارة الخارجية. وأود أن أضيف كلمات الاعراب عن التعازي والمواساة لأسرته ولدائرة أصدقائه في جميع أرجاء العالم.

إن هذا الهجوم بالاقتران مع موجة الاغتيالات التي شملت أفراد الأمن في بنغازي، وسلسلة التفجيرات في طرابلس والهجمات على الأضرحة الصوفية، تؤكد مجددا التحديات الأمنية التي تواجه السلطات في ليبيا، وهي الموضوع الرئيسي لتقرير الأمين العام المعروض على المجلس (S/2012/675). ومع أن تقرير الأمين العام كان قد أُعد قبل ورود الأنباء عن وقوع الهجوم على مكتب الولايات المتحدة في بنغازي، فهو يتطرق بالتفصيل إلى بعض أهم معالم الانتقال الديمقراطي في ليبيا منذ

الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قُدمت في المجلس بتاريخ ١٨ تموز/يوليه (S/PV.6807). وسأركز على أهم التطورات التي حدثت منذ اعداد التقرير وسأتطرق إلى بعض التحديات التي تواجه السلطات الليبية الجديدة والطريق المفضي إلى التحرك قدما.

إن نقل السلطة من المجلس الوطني الانتقالي إلى المؤتمر الوطني العام المؤلف من ٢٠٠ عضو بتاريخ ٨ آب/أغسطس كان لحظة تاريخية. ولأول مرة منذ أكثر من أربعة عقود، اصبح لدى ليبيا الآن مجلسا منتخبا ديمقراطيا. إن المؤتمر الوطني العام، إذ يجسد حسا بالثقة العامة والأمل الذي اقترن بتوليه زمام المسؤولية في ٩ آب/أغسطس، سرعان ما شرع في انتخاب الرئيس ونائبي الرئيس، وفقا للإعلان الدستوري. وحيث أن العملية قد تمت بالاقتراع السري ونُقلت الإجراءات مباشرة على التلفزيون ففقد جسَّد ذلك التزام المؤتمر بالعملية الديمقراطية. وإن ممثل الأمين العام، السيد إيان مارتن في اجتماعاته التي عقدها مع رئيس المؤتمر الوطني العام، المقريف ونائبيه، قد تلقى تأكيدات بالتزامه بالتخلي عن الممارسات الماضية والتمسك بمبادئ الشفافية والمساءلة.

أما الآن فسيتعين على المؤتمر الوطني العام تناول عدة أولويات عاجلة. ومن بين تلك الأولويات العُليا ضرورة المبادرة إلى إجراء حوار وطني بشأن المصالحة وتعزيز قدرته على ممارسة الرقابة على الحكومة، وهي مهمة شاقة بالنظر إلى عدم توفر الخبرة البرلمانية لدى البلد؛ ومنع الفساد المنهجي، وسن قانون بشأن الحكم المحلي. إن احراز تقدم بشأن مسائل الحكم المحلي سيمثل الخطوة الأولى نحو تلبية الحاجة المشروعة والملحة إلى حكومة غير مركزية. ومن الحيوي أيضا أن ينشئ المجلس آليات يمكن من خلالها ضمان الاستماع إلى صوت المجتمع المدني والتشاور معه على النحو المناسب بشأن جميع المسائل الهامة.

بتاريخ ٣٠ آب/أغسطس، وبعد مناقشات وتعديلات مكثفة في الجلسات العامة التي عقدها المؤتمر الوطني العام، اعتمد المؤتمر بصورة مؤقتة نظاما داخليا.

وستكون هذه القواعد في غاية الأهمية لتشكيل النظام السياسي الليبي، بما في ذلك سلطة الرئاسة وشروط التصويت لصنع القرارات في المؤتمر الوطني العام وتعيين حدود صلاحيات كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وبناء على طلب من السلطات الليبية، قدمت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أشكالا مختلفة من المساعدة التقنية في الأعمال التحضيرية لنقل السلطة من المجلس الوطني الانتقالي إلى المؤتمر الوطني العام، وبعد ذلك في سياق عملية نظر المؤتمر في نظامه الداخلي ونماذج لإنشاء هيكل محتمل لأمانته. وبدأت الأمم المتحدة أيضا تدريبا توجيهيا للأعضاء الـ ٢٠٠ بشأن القضايا ذات الصلة بأدوار ومهام البرلمانات وأعضائها. وستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم التقني للمؤتمر وتنسيق عروض المساعدة والدعم التقني مع المجتمع الدولي.

وفي وقت لاحق اليوم، سيصوت المؤتمر الوطني العام على تعيين رئيس وزراء، ستتمثل مهمته في تقديم تشكيل وزاري إلى المؤتمر للموافقة عليه في غضون أسبوعين. ويأتي تعيين رئيس الوزراء اليوم في أعقاب مداولات مطولة داخل المؤتمر حول معايير الأهلية والآليات الداخلية لتعيين رئيس الوزراء. وعرض كل من المرشحين الثمانية، والذين رشحهم ما لا يقل عن ١٥ عضوا، برنامجه ورد على أسئلة في جلسات بثها التلفزيون. وشفافية هذه العملية تدل على الديمقراطية الوليدة في ليبيا وتضع معايير جديدة للمنطقة.

وسيكون تشكيل حكومة وفاق وطني شاملة للجميع وتتمتع بتأييد واسع النطاق عاملا مهما في قدرة رئيس الوزراء الجديد على التصدي بفعالية للتحديات الهائلة التي تواجه ليبيا.

وقدرة الحكومة الجديدة على العمل في شراكة مع المؤتمر الوطني العام ستكون أيضا عاملا هاما.

وعشية الانتخابات، أدخل المجلس الوطني الانتقالي تعديلا على المادة ٣٠ من الإعلان الدستوري جرى بموجبه الاستعاضة عن إنشاء لجنة دستورية معينة باختيار جمعية تأسيسية منتخبة. وقد أثار هذا التغيير الكثير من النقاش، ولكن المؤتمر الوطني العام لم ينظر بعد في الكيفية التي سيرد بها. وكان هذا التعديل جزءا من مسعى لنزع فتيل التوترات الناشئة عن تصور سائد، ولا سيما في الشرق، بوجود تهميش وضعف تمثيل، الأمر الذي هدد أمن الانتخابات الوطنية. وهذه القضايا لا تزال تثير قلقا بالغا.

والأمم المتحدة تواصل تشجيع اعتماد آليات شفافة وتشاورية وشاملة للجميع لإدارة عملية إعداد الدستور برمتها. والأمم المتحدة مستعدة لتقديم طائفة واسعة من أشكال الدعم إذا ما طلبه الليبيون، بما في ذلك في تشكيل أمانة للجنة الدستورية وصياغة نظام داخلي وفي التوعية العامة والتثقيف المدني والحلقات الدراسية التوجيهية والمساعدة الفنية الجارية التي يقدمها خبراء. وقد شرعت بعثة الأمم المتحدة في جهود للمساعدة على تنسيق الدعم بين الشركاء الدوليين الآخرين.

والأمم المتحدة تشجع السلطات الليبية على توحيد المعارف المكتسبة من إجراء الانتخابات والمحافظة على بنية تحتية مؤسسية للاستفادة منها في الانتخابات التي ستجرى مستقبلا. كما بدأت الأمم المتحدة في تنفيذ خطط تهدف إلى زيادة الوعي والمعرفة بالقضايا الانتخابية بين صناع القرار والجمهور بوجه عام.

لقد ناقشت في مستهل هذه الإحاطة الإعلامية الهجوم على المنشأة الدبلوماسية التابعة للولايات المتحدة في بنغازي. وهذا مثال واحد، ولكنه ليس الوحيد، يظهر أن الأمن يتصدر التحديات والتوقعات التي تواجه الشعب والسلطات في ليبيا.

وفي تصريحات بمناسبة حل المجلس الوطني الانتقالي، اعترف رئيس المجلس مصطفى عبد الجليل بوجود أوجه قصور في معالجة هذه القضايا، وهي مشاعر عبرت عنها أيضا قيادة المؤتمر الوطني العام والقادة السياسيون. وتتجلى هذه التحديات في وجود أسلحة خارج سيطرة الدولة وعدم الوضوح والمنافسة على المسؤوليات الأمنية بين الوزارات والمؤسسات ذات الصلة وفي داخلها واستمرار انتشار الألوية المسلحة. وبالإضافة إلى هذه الشواغل، فإن أمن الحدود لا يزال يشكل أولوية وطنية عليا في الجهود المبذولة لمكافحة تهريب الأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، وكذلك انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وأبدى قادة من مختلف الانتماءات السياسية عزمهم على جعل الأمن الأولوية القصوى لهم. ومن الواضح أن المؤتمر الوطني العام يتوقع أن تسارع الحكومة الجديدة بالإعلان عن تدابير فورية للبدء في معالجة أوجه القصور هذه في إطار رؤية وخطة للأمن القومي في الأجل الطويل.

ولمساعدة الحكومة، تركز بعثة الأمم المتحدة في جهودها الاستشارية والتنسيقية على ستة مجالات رئيسية مترابطة وهي: هيكل الأمن القومي ؛وإصلاح الشرطة؛ وإصلاح الدفاع؛ وإدارة الأسلحة والذخيرة؛ وأمن الحدود؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ووفقا لذلك، زادت البعثة قدرتها الاستشارية وكثفت جهودها لتعزيز التنسيق الدولي لدعم إدارة قطاع الأمن.

وقد سلطت سلسلة الهجمات التي وقعت على الأضرحة الصوفية خلال الأسابيع القليلة الماضية الضوء أيضا على الحاجة الملحة لمعالجة الفراغ الأمني في ليبيا. وقد شملت هذه الهجمات تدمير واحد من أكثر الأضرحة قداسة في ليبيا في مدينة زليتن في ٢٤ آب/أغسطس، وهو الهجوم الذي استخدمت فيه القنابل وجرافة. وجرى الإبلاغ عن وقوع هجمات أخرى في

طرابلس وبنغازي ومصراتة. وأثارت هذه الهجمات إدانة قوية من قبل السلطات الليبية، بما في ذلك من رئيس المؤتمر الوطني العام السيد محمد المقريف ومن مفتي ليبيا الصادق الغرياني، الذي أكد أن هذه الهجمات لا أساس لها في الإسلام.

تشكل مسألة الاعتقالات ذات الصلة بالصراع في ليبيا إحدى المسائل البارزة بصورة خاصة في الإحاطات الإعلامية والتقارير المقدمة إلى المجلس. وفي آب/أغسطس، بدأ مكتب المدعي العام فحص سجلات المعتقلين المحتجزين في شتى مراكز الاحتجاز في مصراتة، مما أدى إلى إطلاق سراح ١٣٠ معتقلا لاحقا. ولئن كان ذلك يعتبر خطوة إيجابية، فإنه يتعين على وزارة العدل مواصلة جهودها لتنفيذ نهج أسرع وأكثر انتظاما لفحص سجلات جميع المعتقلين المتبقين. وتواصل بعثة الأمم المتحدة حث السلطات الليبية على تنفيذ تدابير لمنع ممارسات التعذيب وسوء المعاملة والتحقيق فيها وعلى وضع استراتيجية للمقاضاة للتعامل مع محاكمات كبار أعضاء النظام السابق.

والبعثة تعمل بشكل وثيق مع السلطات الليبية في مجال الإصلاح القضائي وتساعد في إعادة إنشاء نظام السجون، وهو أمر ضروري لوضع جميع المحتجزين في ما يتصل بالصراع تحت سلطة وزارة العدل، وهو مجال لم يشهد سوى تقدم محدود. وسيساعد وضع استراتيجية فعالة للعدالة الانتقالية على توطيد الديمقراطية وإعادة بناء الثقة في مؤسسات الدولة من أجل التصدي لجرائم الماضي مع التشجيع على بدء عمليات فعالية لتقصي الحقائق.

وبينما يتولى المؤتمر الوطني العام وظائفه، بدأت البعثة مشاورات غير رسمية حول وجهات النظر بخصوص دعم الأمم المتحدة لاحتياجات ليبيا على أساس مبادئ الملكية الوطنية. ولا يبدو من المرجح أنه سيجري تقديم أي طلب لتعديل الولاية على النحو المبين في القرار ٢٠٤٠ (٢٠١٢). ومع ذلك، قد تكون هناك طلبات إضافية للحصول على الدعم في المجالات التي تشملها الولاية. وستواصل البعثة والفريق القطري للأمم المتحدة استخدام طائفة من الطرائق لحشد زيادة في قدرات الخبرة التقنية للاستجابة وفقا لذلك، وذلك تمشيا مع مفهوم المرونة الذي تتبناه البعثة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر موظفي البعثة ولا سيما الممثل الخاص المنتهية ولايته على التزامه وقيادته والخدمة الممتازة في هذه الفترة الحرجة بالنسبة للشعب الليبي. وكما وردت الإشارة إليه، فإنه لا يزال هناك قدر كبير من العمل يتعين القيام به. ولذا، فبينما نعرب عن تقديرنا لإيان مارتن ونودعه، سيعلن الأمين العام اليوم عن تعيين السيد طارق متري خلفا له.

بدعم من المجلس، عمل الممثل الخاص للأمين العام مارتن دون كلل وبشجاعة من أجل بناء أسس قوية للتعاون بين الأمم المتحدة وليبيا. وأنا واثق بأنه بوسعنا الاعتماد على الدعم القوي من جانب المجلس للسيد متري و بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، فيما يخص عملهما المتعلق بمساعدة الشعب الليبي على توطيد وتعزيز تحوله الديمقراطي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل ليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا): إسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على ترؤسكم لأعمال مجلس الأمن، خلال هذا الشهر، وأنا واثق من أن حكمتكم ستقود أعمال هذا المجلس إلى أفضل النتائج الممكنة.

وأشكر السيد فيلتمان وكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية القيمة.

واسمحوا لي أولا أن أعبر عن تعازي الحكومة الليبية والشعب الليبي لحكومة الولايات المتحدة، وأسرة السفير ستيفنز وزملائه الدبلوماسيين الأمريكيين وأيضا أسر بقية الضحايا الليبيين الذين سقطوا إثر الهجوم على مقر القنصلية الأمريكية في بنغازي. لقد أدانت الحكومة الليبية والمؤتمر الوطني العام، بأقوى العبارات هذا العمل الذي قامت به مجموعة متطرفة خارجة عن القانون، وأجدد هنا إدانة السلطات الليبية لما جرى في بنغازي وتأكيدها بأنها سوف تبذل كل ما في وسعها لتتبع الجناة وتقديمهم للمحاكمة لينالوا عقابهم. ونؤكد بأن ما حدث لا يخدم مصلحة الليبيين والشعب الليبي ولا مصلحة المسلمين ولا يمكن اعتباره دفاعا عن الإسلام، بل هو في الواقع إساءة للدين الإسلامي.

إنني أشعر بالحزن العميق لفقدان السفير جان كريستوفر ستيفنز، فقد كان دبلوماسيا رائعا بانفتاحه على الشعب الليبي وتواضعه الذي يجد كل التقدير لدى شعبنا وإن غيابه عنا هو خسارة للشعب الليبي، بقدر ما هو خسارة لأسرته وللولايات المتحدة. لقد كان السفير ستيفنز صديقا لليبيين وقف معنا بكل قوة عندما كنا نواجه القتل والدمار على يد الطاغية القذافي وكتائبه الأمنية، وكان يسعى بنية صادقة لتعزيز العلاقات بين البلدين، ومساعدة الليبيين على الانتقال من الثورة إلى الدولة. ولذلك سيبقى الليبيون يتذكرون السفير ستيفنز كواحد من أفضل الأصدقاء الذين ساعدوا بمواقفهم وآرائهم على وقوف الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي إلى جانب الشعب الليبي في محنته.

لا شك أننا نواجه تحديات كبيرة في ليبيا، تحديات فيما يتعلق ببسط سلطة الدولة على كامل أراضيها، وفي بسط سلطة الدولة على الخارجين عن القانون سواء أكانوا أفرادا أو جماعات، ولكنها مرحلة مؤقتة والشعب الليبي مصمم على بسط سلطة الدولة وعلى أن تكون له حكومة قوية قادرة على إدارة البلد، والانتقال به من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة.

للأسف الشديد ليس لدي الكثير لأقوله حول ما حدث في بنغازي فالتحقيقات لا تزال جارية لمعرفة تفاصيل الحادث، والوقوف على الأسباب والتطورات التي أدت إلى الكارثة التي حدثت، وسوف تعلن الحكومة الليبية النتائج التي تتوصل إليها بما في ذلك تحديد الجهة المسؤولة عن أي تقصير في حماية مقر القنصلية والعاملين فيها، ولكن من المؤكد أن المسؤولين عما حدث سيقدمون للمحاكمة، وسينالون عقابهم.

إن ليبيا ملتزمة باتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والعلاقات القنصلية، وتتحمل المسؤولية الكاملة عن حماية البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى ليبيا والعاملين فيها، كما أنها ملتزمة بحماية كل الأجانب الموجودين على أراضيها وحتما لن تسمح لأي من أولئك الخارجين عن القانون بتهديد الأمن والاستقرار، والعدالة ستأخذ مجراها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.